

تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2000) Diagnosis of the inflation situation in Algeria during the period (2000-2019)

ادبوب سارة (1)

University of Algiers 3

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

eddeboub.sara@univ-lger3.dz

لسبيع مريم (2)

University of Algiers 3

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

lesbaa.meriem@univ-alger3.dz

ملخص:

يناقش هذا المقال موضوع تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2019-2000، لذلك تمت صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ماهو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2019-2000؟ والهدف الأساسي من ذلك هو محاولة تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر وأسباب ارتفاعها، بالإضافة إلى التعرف على التدابير المنتهجة للحد منه خلال فترة الدراسة .
تم التوصل إلى أن هناك عدة أسباب للتضخم في الجزائر إلا أنّ أبرزها يتمثل في زيادة الكتلة النقدية وطبيعة الواردات الجزائرية فضلا عن ارتفاع قيمتها. وللمحد من ارتفاع معدلات التضخم تم تطبيق سياسة استهداف التضخم واتخاذ جملة من التدابير الرامية لضبط السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للنفقات المعوزة.

كلمات مفتاحية: التضخم، الكتلة النقدية، الواردات

تصنيف JEL: E31, P44

Abstract :

This article discusses the issue of diagnosing the reality of inflation in Algeria during the period 2000-2019; therefore, the main problem was formulated as follows: What is the reality of inflation in Algeria during the period 2000-2019? The main objective is to try to track the evolution of inflation rates in Algeria and the reasons for their rise, as well as to identify measures taken to reduce inflation during the study period.

There were several reasons for inflation in Algeria; the most notable was the increase in the monetary mass and the nature of Algerian imports, as well as the appreciation of their value. In order to limit the rise in inflation rates, a policy of targeting inflation has been introduced and a number of measures have been taken to regulate the market and to maintain the purchasing power of needy groups.

Keywords : Inflation, Monetary Mass, imports.

Jel Classification Codes : E31, P44

مقدمة

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة، سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، فقد أخذت هذه الظاهرة في التنامي في أعقاب الحرب العالمية الثانية واشتدت حدتها لاحقا في الاقتصاديات المعاصرة، ما جعلها تعدّ من أهم المشاكل الاقتصادية التي تشكل عبئا على أغلب دول العالم، وذلك بالنظر لكونها تمثل عائقا أمام استحداث التنمية، ولما لها من تأثير سلبي مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور... ومزيديا من التقلبات على مستوى سعر عملة الدولة.

وتعتبر الجزائر ضمن الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بداية من الثمانينات، لتتسارع وتيرتها خلال العشرية اللاحقة بعد انتهائها لاقتصاد السوق، وذلك نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على الإستجابة للطلب الكلي بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة.

إشكالية البحث

من خلال ما تقدم سيحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

أسئلة البحث

- ما هي مختلف أشكال وأنواع التضخم في الجزائر؟
- ما الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر؟

أهداف البحث

يحاول البحث الوصول إلى جملة من الأهداف نلخصها في:

- تسليط الضوء على موضوع التضخم ومختلف أنواعه؛
- إبراز أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة التضخم في الجزائر.

منهج البحث

للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تم استخدام المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لاستعراض المفاهيم المتعلقة بالتضخم، والمنهج التحليلي في جمع وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالبحث.

خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للتضخم.
- المحور الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر.

المحور الثالث: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم في الجزائر ومنهجيته.

أولاً: الإطار النظري للتضخم

عرفت ظاهرة التضخم مع ظهور الرأسمالية في الدول الغربية الداعية إلى الحرية الفردية في مختلف المجالات، فالتضخم هو انخفاض القوة الشرائية للنقود بشكل مستمر، بمعنى أن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يكون أكبر من زيادة الانتاج.

1. تعريف التضخم

هناك عدة تعريفات للتضخم وذلك تبعاً لتناول هذه الظاهرة من طرف علماء الاقتصاد، فمنهم من عرف التضخم بناءً على آثاره، فيعرف التضخم بأنه "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار". وجهت لهذا التعريف عدة انتقادات منها:

- قد يحدث ارتفاع عام في الأسعار دون حدوث تضخم، مثلاً مرافقة زيادة الأسعار جودة في السلع والخدمات في الأسواق؛
 - إهمال التعريف الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
 - لم يحدد التعريف نسبة الارتفاع في الأسعار حتى تعتبر حالة تضخم؛
 - التضخم ظاهرة نقدية، لذا لا يصح القول بأنه ارتفاع في الأسعار. (رجب، 2010، الصفحات 20-21)
- كما يعرف التضخم من خلال أسبابه بأنه: كظاهرة نقدية هو زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى الارتفاع في مستوى الأسعار، سواء من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب على النقود.
- أو أنه عدم التوازن الاقتصادي المميز بالارتفاع العام للأسعار بسبب زيادة التداول النقدي أو العجز في الميزانية أو الاختلال بين العرض والطلب. (بوفاسة، 2017، صفحة 207)

2. أنواع التضخم

- هناك عدة أشكال يتخذه التضخم هي: (حداد و هذلول، 2010، صفحة 196)
- التضخم المعتدل أو الزاحف: وهو الذي يتميز بالزيادة البسيطة والمستمرة في ارتفاع الأسعار، ويحدث غالباً في فترات نقص الطلب.
 - التضخم المتسارع: يتصف بالتزايد المستمر والمتضاعف في مستوى الأسعار.
 - التضخم المكبوت: هو الذي لا تستطيع فيه الأسعار الارتفاع بسبب وجود سياسات وقبود نوعية أو كمية تمنع ذلك، وبمجرد اختفاء هذه القيود سيدفع الأسعار إلى الارتفاع بسرعة كبيرة.
 - التضخم الجامح: ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير ويكون غالباً في حالات الحروب والأزمات السياسية والاجتماعية.

- التضخم الدوري: وهو الذي يحدث نتيجة تغيرات العرض الكلي والطلب الكلي المرتبط بالدورات الاقتصادية.

3. أسباب التضخم

هناك ثلاث أسباب أساسية للتضخم نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: أسباب التضخم

أسباب التضخم	مفهومه
التضخم الناتج عن ظروف الطلب	الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.
التضخم الناشئ عن زيادة النفقات	ارتفاع الأسعار يكون نتيجة لزيادة تكلفة الانتاج وخاصة أجور العمال (تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الانتاج)
التضخم الهيكلي	وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الانتاج الرأسمالي والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

المصدر: (خليفة، 2010، الصفحات 132-133)

ثانيا: تحليل واقع التضخم في الجزائر

يعد التضخم من الظواهر المخلة بالاقتصاد والتي تستلزم معالجتها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

1. تطور معدل التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب منها أسباب داخلية وأخرى خارجية. والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم 2: تطور معدل التضخم في الجزائر (2019-2000)

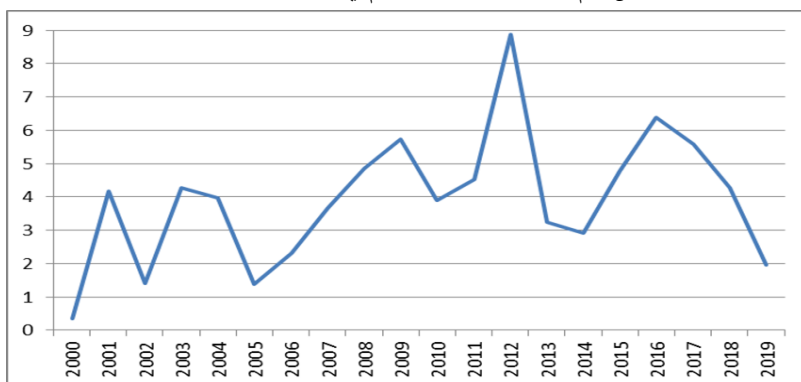
الوحدة: (%)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0,3	2007	3,7	2014	2,9
2001	4,2	2008	4,9	2015	4,8
2002	1,4	2009	5,7	2016	6,4
2003	4,3	2010	3,9	2017	5,6
2004	4,0	2011	4,5	2018	4,3
2005	1,4	2012	8,9	2019	1,95
2006	2,3	2013	3,2		

Source :

- banque mondiale, sur le site www.banquemondiale.org, consulté le 03 /03/2019- Ministère des finances, sur le site www.mf.gov.dz, consulté le 02/10/2020

الشكل رقم 1: تطور معدل التضخم في الجزائر (2019-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 2.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 22,30% إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4,2% في سنة 2001 مقابل 0,3% في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، لينخفض بعدها إلى 1,4% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M_2 إلى 17,30% من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و2004 حيث بلغ 4,3% و4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي

تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. (برباش، 2018، صفحة 498) لينخفض بعدها إلى 1,4% في سنة 2005.

في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3,7% مقابل 2,3% في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة. (Bank of Algeria, juillet 2008, p. 49)

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، فبينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا -بل ووصل إلى معدلات سلبية لاسيما في الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر- نجد أن معدلات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض، إذ أنّ الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولاسيما المنتجات الزراعية الطازجة هي التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار، (Bank of Algeria, Juillet 2010, p. 170) وعليه بلغ معدل التضخم 5,7% في سنة 2009 مقابل 4,9% في سنة 2008.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,9%، نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7%. (بنك الجزائر، جويلية 2011، صفحة 196) وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4,5%، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، (بنك الجزائر، أكتوبر 2012، صفحة 199) بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم،..)، (بنك الجزائر، نوفمبر 2013، صفحة 218) واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية.

في سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,2% ف 2,9% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا

تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012. (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، الصفحات 178-179)

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8% في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة...)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 8)

أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38% و 11,10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017، ليلغ 1,95% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.

2. أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد، ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد أسبابا خارجية ترتبط بارتفاع عملية الاستيراد من العالم الخارجي.

أ. الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

تعددت الأسباب الداخلية المؤدية إلى مشكل التضخم في الجزائر وأهمها:

- زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الانتاجية

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الانتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمثلا الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014، كما ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار دينار سنة 2001 إلى 11.418 مليار دينار سنة 2014. حيث ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى 6.215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى 21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو انخفاض مستوى الانتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم

وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار. (بلقاضي، 2013، صفحة 149)

- زيادة الكتلة النقدية

أشار تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقدي M_2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم على مدى الفترة 2001-2014، إذ بين تحليل المعطيات الخاص بهذه الفترة إلى أن المعروض النقدي M_2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات والودائع بالعملة الأجنبية)، مقابلات صافي الأصول الخارجية والأصول المحلية الناجمة عن نمو القروض المقدمة للاقتصاد يساهم في 70,7% من إجمالي التضخم. (Bank of Algeria, Juillet 2015, p. 130) ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 3: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2019)

الوحدة: (مليار دينار)

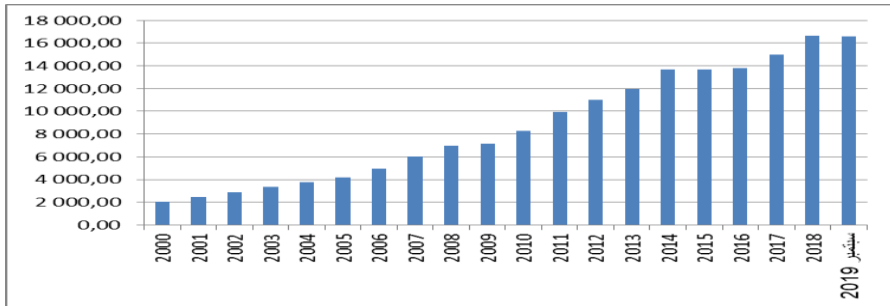
السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %	السنة	الكتلة النقدية	معدل النمو %
2000	2.022,53	-	2010	8.280,74	15,44
2001	2.473,51	22,30	2011	9.929,19	19,91
2002	2.901,53	17,30	2012	11.015,10	10,94
2003	3.354,42	15,61	2013	11.941,50	8,41
2004	3.738,04	11,44	2014	13.686,70	14,61
2005	4.157,58	11,22	2015	13.704,60	0,13
2006	4.933,75	18,67	2016	13.816,30	0,82
2007	5.994,61	21,50	2017	14.974,60	8,38
2008	6.955,97	16,04	2018	16.636,70	11,10
2009	7.173,05	3,12	2019*	16.611,10	-

*: سبتمبر 2019

Source :

-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/situation_monetaire/situation_monetaire_2018.pdf
-https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_42a.pdf
-https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_48a.pdf

الشكل رقم 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 3.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 تميزت بالارتفاع المستمر، ويرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذا لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها منذ سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تراوح معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2014) باستثناء سنتي 2009 و 2013 ما بين 10,94% و 21,50%، فخلال الفترة 2004-2001 (فترة برنامج الانعاش الاقتصادي) ارتفعت الكتلة النقدية من 2.473,51 مليار دينار إلى 3.738,04 مليار دينار مع نهاية برنامج الانعاش، كما ارتفعت خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005-2009) من 4.157,58 مليار دينار إلى 7.173,05 مليار دينار في سنة 2009، لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010-2014) من 8.280,74 مليار دينار إلى 13.686,70 مليار دينار.

بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 8,38% و 11,10% عل التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 14.974,60 مليار دينار ف 16.636,70 مليار دينار، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20,5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ، (بنك الجزائر، ديسمبر 2018، الصفحات 4-5) فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض انخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.

• سيطرة المجال غير الرسمي

سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات، حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخلها في هذا السوق لشراء السلع الاستهلاكية، كذلك كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملة

الصعبة في السوق غير الرسمي تعرقل دور السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، ووجود السوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوطا تضخمية. (معمرى و سعدون، 2016، صفحة 127)

ب. الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

وتتمثل فيما يلي:

• التضخم المستورد

يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، (خليفة، 2010، صفحة 130) فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا، (زيمت، 2018، صفحة 281) بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية والوسيطة الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع. (حمادي، 2009، صفحة 57)

الجدول التالي يوضح تطور الواردات في الجزائر:

الجدول رقم 4: تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	الواردات	السنة	الواردات	السنة	الواردات
2000	9.173	2007	27.631	2014	58.580
2001	9.940	2008	39.479	2015	51.702
2002	12.009	2009	39.294	2016	47.089
2003	13.534	2010	40.473	2017	46.059
2004	18.308	2011	47.247	2018	46.331
2005	20.357	2012	50.376	2019	41.935
2006	21.456	2013	55.028		

Source : <http://www.dgpp>

mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext2019.pdf

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الارتفاع المستمر في الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-

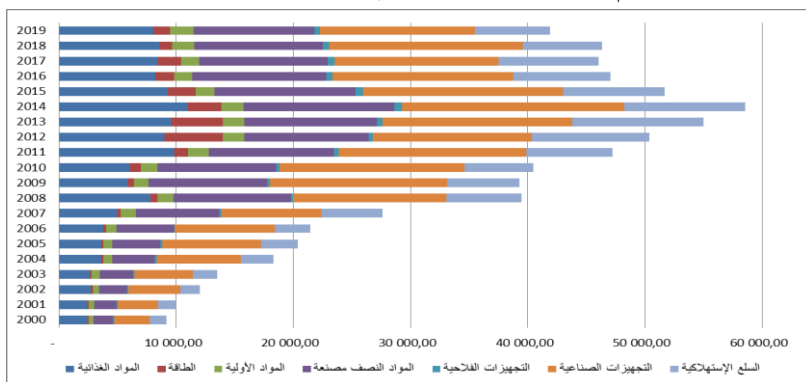
2014) حيث بلغت أعلى مستوى لها بـ 58.580 مليون دولار في سنة 2014 مقابل 9.350 مليون دولار

في سنة 2000، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط فضلا عن السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة والتي تم الاعتماد فيها على زيادة حجم الواردات. تجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 شهدت انخفاضا طفيفا في الواردات حيث بلغت 39.294 مليون دولار مقابل 39.479 مليون دولار في سنة 2008، وهذا تحت تأثير الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية والناجمة عن انخفاض أسعار النفط إلى 61,60 دولار للبرميل في هذه السنة.

وبخلاف الفترة السابقة، شهدت الفترة (2015-2019) -باستثناء سنة 2018 التي عرفت ارتفاع طفيف- انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 58.5850 مليون دولار في سنة 2014 إلى 51.702 مليون دولار في سنة 2015 ف 41.935 مليون دولار في سنة 2019، وذلك على خلفية تراجع احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انخيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، وهو ما فرض على بنك الجزائر إتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في: (بنك الجزائر، أبريل 2017، الصفحات 20-21)

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الإستيراد؛
 - تخفيض المعيار الإحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول؛
 - إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها؛
 - تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.
- أما فيما يخص هيكل هذه الواردات فيمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext2019.pdf

من خلال الشكل يتبين لنا بأن التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى من إجمالي الواردات وذلك بحوالي 34% كمتوسط للفترة (2000-2019)، تليها المواد نصف المصنعة بـ 22% فالمواد الغذائية بـ 19% ثم السلع الاستهلاكية بـ 16% أما المواد الأولية والطاقة والتجهيزات الفلاحية فلم تتعد 4%، 3% و 1% على الترتيب.

ثالثا: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وخاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفتها المسؤول الأول عن استقرار الأسعار، حيث أشارت المادة 35 من الأمر 04-10 المؤرخ في 26-08-2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض و الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".

سياسة استهداف التضخم: حيث تشير التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من 3% كهدف وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2007، إلا أنه وفي ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد، فقد حدد مجلس النقد والقرض -إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط عند 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية- مجالا مستهدفا يتراوح بين 3% و 4% في سنة 2008، (بنك الجزائر، سبتمبر 2009، صفحة 211) ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4% في سنة 2009 واستمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي.

تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26-08-2010)، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية. وبغرض متابعة هدف التضخم عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMA وإن كان ذلك ضمنيا في سنة 2010. (بنك الجزائر، جويلية 2011، صفحة 185)

في ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للنفقات المعوزة، وتتمثل في: (بنك الجزائر، أكتوبر 2012، صفحة 47)

- إلغاء الحقوق الجمركية والمقدرة بـ 5% على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية؛
- إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية؛

- إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ 19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبـ 25% بالنسبة لنشاطات التوزيع؛
- إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق.
- تخفض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتراكمة من سعر التكلفة بنسبة 41%.

اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتناع السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أفريل 2012 (من 1100 إلى 1350 مليار دينار)، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1,5% في منتصف جانفي 2013. إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإجبارية الدنيى في ماي 2013 إلى 12% بعد تعديله بنقطتين مئويتين في ماي 2012 (من 9% إلى 11%). (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، الصفحات 173-174)

توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية: (بنك الجزائر، ديسمبر 2018، صفحة 21)

- إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة، ابتداء من جانفي 2018
- تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك
- رفع معدل الاحتياطيات الإجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018 ثم إلى 10% في جوان 2018.

خاتمة

تهدف كل الدول إلى تحقيق معدلات مستقرة من التضخم، وذلك لكونه يعد عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسببا لعدة أضرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد ينشأ التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات، أو بسبب زيادة تكاليف الانتاج، أو بسبب القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

وعليه، فقد حاولت هذه الدراسة التعرف على واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) من خلال التطرق إلى تطوره خلال هذه الفترة ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلاته، ومن ثم التطرق إلى مختلف الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الجزائر للحد من التضخم. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها كالتالي:

- سجل التضخم في الجزائر أدنى معدل له في سنة 2000 بـ 0,3% كأدنى معدل منذ الاستقلال وأعلى معدل له خلال فترة الدراسة في سنة 2012 بـ 8,9%.
- لا يمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في العوامل النقدية فقط، بل هناك أسباب أخرى تساهم في رفعه على غرار ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور، العجز الموازي، التضخم المستورد وكذا ضعف المنافسة وتنظيم السوق.
- إنتهج بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم كوسيلة للحد من معدلات التضخم، حيث تم تحديد معدل أقل من 3% كهدف منذ 2003 إلى غاية 2007، ثم كمجال مستهدف بين 3% و 4% في سنة 2008 ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4% منذ 2009.
- استخدم بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية للحد من الأثر التضخمي للفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، من خلال رفع المبلغ الإجمالي لامتنصاص السيولة في أبريل 2012 من 1100 مليار دج إلى 1350 مليار دج، ليتم تثبيته عند حوالي 1350 مليار دج في 2013. كما قام برفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإلزامية إلى 12% وإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1,5%.

التوصيات :

- في ضوء النتائج المتوصل إليها وفي ظل أزمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط والتي تسببت خاصة هذه السنة في ارتفاع قياسي لمعدل التضخم، إذ سجل المتوسط السنوي لمعدل التضخم تسارعا إلى 4,1% في جوان 2021، يمكن وضع مجموعة من التوصيات والتي من شأنها التخفيض من معدل التضخم:
- التنوع في مصادر الدخل وعدم حصره في مداخيل المحروقات فقط.
- الاهتمام بالإنتاج المحلي والعمل على عصنة الجهاز الإنتاجي للرفع من العرض الوطني مع تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وتقليل الإستيراد وزيادة عمليات التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات غير النفطية.
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين العرض النقدي والإنتاج السلعي البحث.
- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في المجالات التي تحقق فوائض قيمة أكثر ارتفاعا والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة وعلى الخصوص في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية المتعلقة بها؛
- تنظيم السوق ومحاربة الأسواق غير الرسمية (الموازية).
- تفعيل الرقابة على الأسعار المحلية والتحكم في عناصر التكوين السعري للسلع الضرورية؛

- العمل على ضبط المالية العامة من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق العام ومراجعة سياسة الدعم؛
- تفعيل الأدوات الكمية للسياسة النقدية لاسيما سياسة السوق المفتوحة؛
- محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار وتداول الأوراق المالية.

قائمة المراجع

الكتب:

- بوفاسة، س. (2017). *أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. ديوان المطبوعات الجامعية.
- حداد، أ. &، هذلول، م. (2010). *النقد والمصارف مدخل تحليلي ونظري*. دار وائل للنشر.
- خليفي، ع. (2010). *التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي*. دار النفائس للنشر والتوزيع.
- رجب، و. (2010). *التضخم والكساد الأسباب والحلول*. دار النفائس للنشر والتوزيع.

المقالات:

- برباش، ع. (جوان 2018). *التنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للفترة 2018-2027 . حوليات جامعة الجزائر 1. (32 الجزء 2).*
- بلقاضي، ب. (2013). *التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر*. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. (28) 2 ,
- زميت، ف. (2018). *أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015*. مجلة الباحث الاقتصادي. (5)
- معمرى، ل. &، سعدون، ع. (جوان 2016). *فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر*. مجلة الاقتصاد والتنمية. (6)

الأطروحات ورسائل الماجستير:

- حمادي، خ. (2009). *علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية*. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي. جامعة الجزائر.

التقارير:

- بنك الجزائر. (أفريل 2017). *مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية*.

- بنك الجزائر .(أكتوبر 2012) .التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- بنك الجزائر .(جويلية 2011) .التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- بنك الجزائر .(ديسمبر 2018) .حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني .
- بنك الجزائر .(سبتمبر 2009) .التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- بنك الجزائر .(سبتمبر 2017) .التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- بنك الجزائر .(نوفمبر 2013) .التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- بنك الجزائر .(نوفمبر 2014) .التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- Bank of Algeria. (Juillet 2008). Rapport 2007 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.
- Bank of Algeria. (Juillet 2010). Rapport 2009 Evolution Economique et Monetaire en Algerie.
- Bank of Algeria. (Juillet 2015). Rapport 2014 Evolution economique et Monetaire en Algerie.